المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

قراءة استشرافية في المحددات الأمنية للتنمية الإدارية في ليبيا

إعداد / أ. د. خالد مسعود يحي الباروني
مستشار شؤون بحوث ودراسات الأمن القومي
عضو ومقرر اللجنة العلمية بالمركز

مقدمة:

يعد التنمية الادارية مطلباً استراتيجياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، كونها العملية التي تحقق الربط والتكامل بين مؤسسات الدولة المختلفة واستخدام موارد الدولة الاستخدام الامثل في اطار استراتيجيات وخطط وبرامج التنمية، كما يعد الاهتمام بقضايا وابعاد ومحددات التنمية الادارية عنصراً رافداً للأمن القومي الليبي كونه عملية تضمن السيطرة على موارد الدولة واستغلال القدرات والكوادر البشرية بالدولة الاستغلال الامثل وضمان عدم انحراف سلوكياتها في مسارات مخلة بقواعد واهداف الأمن القومي كالتخابر والفساد والعنف والصراعات التنظيمية والوظيفية والانحراف عن القواعد الملزمة والمنظمة والآمرة التي تعكسها القوانين والتشريعات المنظمة للسلوك والممارسات التنظيمية والمؤسساتية بالدولة الليبية، كما تُعد المحددات الأمنية ركيزة أساسية وحجر الزاوية في تحقيق التنمية الإدارية الشاملة والمستدامة في أي مجتمع أو دولة، فالعلاقة بين الفعاليات الأمنية والتنمية في المجتمع هي علاقة متلازمة ومتكاملة، حيث لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية بدون استقرار أمني، ولا يمكن للمنظومة الأمنية أن تحقق أهدافها في المجتمع بفعالية بدون تنمية ادارية وتنظيمية واقتصادية تحقق الرفاهية والاستقرار للمجتمع.

يستمد المحددات الأمنية في منظومة التنمية الادارية أهميته وحيويته من ارتباطه العضوي باستراتيجيات واهداف التغيير الحضاري للدولة والمجتمع، فالتغيير التنظيمي بمؤسسات الدولة للبناء الفاعل يستوجب حزمة من المناشط والعمليات الاصلاحية الفكرية والادارية والقيمية والمهاراتية ((الاصلاح الاداري))، تزامناً واتساقاً مع احداث

اصلاحات جوهرية في الهياكل التنظيمية وما يتبعها من بناء وتطوير المنظومات التقنية والمالية وتخصيص للموارد وتحديد الاهداف وصياغة الخطط والاستراتيجيات، وتصميم المهام والعمليات والانشطة التي تخدم رؤية ورسالة المنظمات بحيث تتسق مع قوالب واطر الدولة واهدافها ومصالحها الاستراتيجية العليا ((الاصلاح التنظيمي أو المؤسسي))، وهذا ما كان له أن يتحقق بمعزل عن الايمان والفهم العميق للأدوات والاطر والتقنيات والاستراتيجيات الامنية التي تخلق بيئة أمنة ومستقرة للاقتصاد الليبي والمجتمع بمختلف مكوناته الثقافية واطيافه السياسية والفكرية ((الاصلاح الأمني)).

منا هنا تأخذ المحددات الأمنية للتنمية الادارية بالتوازي مع المحددات (السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية والتشريعية والتكنولوجيا) مكانة متميزة في مصفوفة الأمن القومي الليبي، حيث تشمل المحددات الأمنية للتنمية الإدارية الأبعاد التالية:

- الأمن الوظيفي.
- الأمن السياسي.
- الأمن المعلوماتي.
- الأمن الفكري والثقافي.
- الأمن العام.
- الأمن الاقتصادي (موارد الدولة، المؤسسات الاقتصادية).

كما تتضمن المحددات الأمنية للتنمية الادارية جوانب أخرى عديدة بعضها ادرجناه في سياق الموضوع، وأخرى متعلقة بتحقيق الأمن والاستقرار والتي تعد بعداً حيوياً للتنمية الادارية، حيث أن ضعف أمن يؤدي إلى احداث خلل في تفاعل المنظومات الادارية والرقابية وضعف حماية العاملين بمؤسسات الدولة وعرقلة تواجدهم في مواقع عملهم وانخفاض دافعيتهم للإنجاز وضعف التحديد الواضح للمسؤوليات والواجبات وتفشي

مظاهر الفساد الإداري الذي يعكسه الغياب المتكرر عن العمل أو التأخير في انجاز المهام والواجبات الوظيفية.

أولاً/ مفهوم التنمية الادارية:

يقصد بالتنمية الادارية في مفهومها الاستراتيجي العام حزمة القرارات والسياسات والتشريعات التي من خلالها يتم بناء منظومة قيمية وإجرائية تحقق اهداف خطط واستراتيجيات التنمية بالدولة، من خلال بناء اطر تنظيمية واجرائية وسلوكية منضبطة وواعية وآمنة تضمن تحقيق التكامل بين الموارد وهياكل المؤسسات، وادارة الاهداف والموارد البشرية بكفاءة وفاعلية، وضمان انسياب المعلومات والقرارات الصاعدة والنازلة والافقية بين مختلف مكونات المؤسسة الواحدة وتكاملها مع باقي مؤسسات الدولة في إطار الثوابت والاهداف والمصالح العليا للدولة، وبما يحقق التنمية المستدامة والاستقرار المؤسساتي والنمو التنظيمي والقيمي والحضاري للمجتمع ومؤسساته.

ثانياً/ الأهداف الأمنية للتنمية الإدارية:

تحقق التنمية الإدارية دعم المحددات الأمنية للتنمية الإدارية التالية:

1. تحقيق التنسيق والترابط بين مكونات ووحدات المؤسسة الواحدة مع باقي مؤسسات الدولة.

2. ترجمة الأهداف الاستراتيجية للدولة ومؤسساتها إلى عمليات واجراءات وتوجيهات تحقق الربط والتكامل بين الاهداف والموارد المتاحة (المادية، والمعلوماتية، والبشرية، والتقنية).

3. ضمان الرقابة والسيطرة الفعالة على الموارد والعمليات والسلوكيات، والتأكد من عدم انحرافها عن الأطر والمسارات والاهداف والسياسات المرسومة مسبقاً.

4. رصد الانحرافات عن الاهداف والخطط والسياسات المرسومة مسبقاً على صعيد الممارسات الادارية والسلوكية للكوادر البشرية.

5. تحقيق مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب واستغلال القدرات والموارد البشرية المتاحة الاستغلال الأمثل من خلال بناء هياكل تنظيمية فعالة وتطوير معايير الإدارة والسلوك وأدلة الوصف والتوصيف الوظيفي المتضمنة معايير التكليف بالوظائف والمهام وشروط ومتطلبات وبيئة انجاز العمل بكفاءة وفاعلية.

6. يحقق التنمية الادارية من خلال تنمية وتطوير نظم الرقابة على الأداء والموارد بناء منظومة وبيئة عمل عادلة ومحفزة من خلال تحقيق الأمن الوظيفي والأمن الفكري والثقافي الناتج عن عدالة التقييم والمكافآت والنقل والتعيين والترقيات وغيرها.

7. تحقق التنمية الادارية الحد من مستوى التداخل في الاختصاصات أو عدم فهم الاختصاصات وبالتالي التقليل من الصراعات الوظيفية والتنظيمية وضغوط العمل، بما يؤدي الى بناء بيئة عمل اجتماعي محفز على البذل والابتكار والعطاء، والأهم من ذلك يؤدي إلى ترسيخ قيم الولاء والانتماء الوظيفي للمؤسسة والحد من مظاهر التكاسل عن العمل والتآمر والتخابر الداخلي أو الخارجي لتحقيق مكاسب وظيفية واجتماعية على حساب المصلحة العامة.

8. يحقق التنمية الادارية السيطرة وضبط انسياب المعلومات "من وإلى" مؤسسات الدولة من خلال نظام تقني متطور لأمن المعلومات وقواعد البيانات، كما يحقق بناء نظام معلومات محمي وآمن لتوثيق وأرشفة ونقل نتائج الاعمال والمهام المنجزة للمسؤولين وصناع القرار، والسيطرة على استخدام الموارد المتاحة بما يحد من مختلف مظاهر الفساد الاخلاقي والوظيفي والمالي وغياب الحوكمة الرشيدة، ومكافحة تهديدات الجرائم

الالكترونية التي تستهدف المنظومات الادارية والتقنية وتستهدف قيم وثقافة المجتمع ونسيجه الاجتماعي.

9. حقق التنمية الادارية للمؤسسات والدولة أمنها القيمي والثقافي ببناء اطر وضوابط قيمية وسلوكية قوامها الاخلاص وحب العمل والالتزام والولاء التنظيمي ونبذ مظاهر الفساد الوظيفي والحد من ضغوط العمل والصراعات الوظيفية والاغتراب الوظيفي وانخفاض الروح المعنوية من خلال برامج التوعية والتثقيف وبرامج التدريب وبناء القدرات والتنمية البشرية المستمر.

9. يحقق التنمية الادارية الموائمة بين اهداف واستراتيجيات التنمية في الدولة مع اهداف وخطط واستراتيجيات قطاعات الدولة المختلفة ومؤسساتها وتحقيق التكامل والترابط والتنسيق المستمر بينها في اطار نظام آمن لإنسياب وتداول وتبادل المعلومات.

10. يحقق التنمية الادارية للدولة والمؤسسات قدرة على الاستجابة والتكيف مع المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً.

11. يحقق التنمية الادارية دعماً فاعلاً لمنظومة الأمن العام بتطوير المنظومات الادارية والمالية والتقنية للمؤسسات الأمنية والشرطية والعسكرية وتحسين وتطوير فاعلية كوادرها وهياكلها وعملياتها، والرقابة الفعالة على أدائها وعملياتها وبياناتها والسيطرة على منافذها وحدودها والاستجابة السريعة للتطور في منظومات لمكافحة الجريمة والارهاب والاتجار بالبشر وتعاطي وترويج المخدرات ومكافحة شبكات التنصير والتهويد والمثلية والدعارة وغيرها من الظواهر الهدامة، وتطوير خططها وبرامجها بما يخدم ويتلاءم مع المتغيرات البيئية والأهداف والمصالح العليا للدولة.

12. يحقق التنمية الادارية أمن الدولة السياسي من خلال استيعاب واحتواء ومتابعة ممارسات وقرارات وسلوكيات الشخوص السياسية بالدولة، وامداد القادة بحزمات مستمرة من بيانات الرأي العام والمتغيرات المحلية والاقليمية والدولة من خلال نظام معلوماتي ومعايير ادارية للإجراءات والترتيبات والممارسات السلوكية الضابطة والواجب اتباعها في الظروف والبيئات والاوضاع المستقرة والطارئة.

13. يحقق التنمية الادارية رقابة اجرائية ادارية ومعلوماتية فاعلية على نشاطات المنظمات الاقليمية والدولية من خلال تطوير وتحديث بروتوكولات ادارية وتشريعية للعمل السياسي والاداري والامني والتجاري والصناعي والاستثماري والانساني داخل الاراضي الليبية وخارجها، وبما يحقق للدولة الليبية سيادتها واستقلالية مؤسساتها وقراراتها.

14. يحقق التنمية الادارية للدولة الليبية أمنها الاقتصادي من خلال تطوير معايير القرارات والممارسات الادارية واجراءات تخصيص الموارد الاقتصادية والرقابة على اوجه صرف الميزانيات والاعتمادات وتطوير المشروعات وهياكل الدولة في حدود الموارد المتاحة وبما يتلاءم مع اهداف التنمية والمصالح الليبية العليا.

كما يسهم في مكافحة الفقر وتوفير فرص العمل ودعم عمليات تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع، مما يقلل من الجرائم والاضطرابات ويدعم الاستقرار العام، وتوفير الغذاء والرعاية الصحية بما يسهم في بناء مجتمع صحي ومنتج قادر على المشاركة بفعالية في تسريع وتيرة التنمية المستدامة، وهو ما ينعكس إيجاباً على أداء الأجهزة الإدارية والأمنية والاقتصادية وغيرها.

15. يحقق البعد الامني للتنمية الادارية الشفافية وبناء الثقة بين الادارة والعاملين وبين مؤسسات الدولة والمجتمع، من خلال توفير الحماية ضد الجرائم المختلفة وضبط

المخالفين للإجراءات والتعليمات الادارية والامنية، مما ينعكس على مستوى الروح المعنوية للمواطنين والعاملين وثقتهم في الدولة كونها ترعى مصالحهم وتحافظ على امنهم وممتلكاتهم، وتقلل من الصراعات والنزاعات الاجتماعية والوظيفية من خلال نظام اداري شفاف ومتطور يحقق إنفاذ القانون وصون الحريات العامة والشخصية ويدعم دافعية وجهود ابناء المجتمع داخل مؤسسات الدولة ويعزز ثقتهم بها.

16. يحقق الفهم العميق للمحددات الامنية للتنمية الادارية العدالة والمساواة وتمكين الفئات المهمشة والتقليل من مخاطر التطرف والعنف، ويعزز الاندماج الاجتماعي والتماسك المجتمعي، هذا الاستقرار الاجتماعي يوفر قاعدة صلبة للتنمية الإدارية والعدالة الاجتماعية.

الخلاصة:

هذه الورقة الموجزة قدمت لتسليط الضوء وشد انتباه قيادات الدولة لأهمية المحددات الأمنية في تحقيق التنمية الادارية بالدولة الليبية، فالعمل والاحتراف الامني ليس مجرد حماية من الدولة والارواح والممتلكات التهديدات الداخلية والخارجية الماسة بالأمن القومي الليبي، بل هي عملية احترافية منظمة ومنضبطة ومحفز رئيسي وشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في دولة تتمتع بالاستقرار الأمني وقادرة على بناء مؤسسات إدارية وأمنية وسياسية واقتصادية قوية وفعالة، وجذب الاستثمارات، وتنمية وصون مواردها المادية والبشرية، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة والعدالة الاجتماعية وإنفاذ القانون، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق رفاهية المجتمع وتحقيق الاهداف التنموية، وصون الأمن القومي الليبي بأبعاده ومحدداته وتشابكاته المختلفة.